

وعلى القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الأهل المصري ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء المؤسسة العامة لمدينة نصر بالعاصمة بمدينة القاهرة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤٣ لسنة ١٩٥٩ بضم إنفاق مؤسسة مدينة نصر في الحصول على قرض في حدود ستة ملايين من الجنيهات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٥ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير واعتبارها مؤسسة عامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٦٤ بتحويل مؤسسة مدينة نصر إلى شركة مساهمة عربية باسم شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يؤذن لوزير الخزانة نيابة عن الحكومة في أن يضمن المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير في سداد القروض التي حلت في المدينة بها محل شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير في حدود مبلغ ١٨٠٠٠٠٠٠ جنية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٧

بإعادة تقدير إيجار بعض الأراضي الزراعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لاتخاذها أساسا لتعديل ضرائب الأقطان ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

مادة ٨ - يختص المكتب التنفيذي بمناوبة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية وإصدار القرارات التنفيذية اللازمة والبت في الاختصاصات التي يفوض فيها من الجمعية العمومية أو من رئيس الشعبة وتنسيق أوجه نشاط الشعبة في الجمهورية وله أن يستعين بخبراء فيما يهدد إلى الشعبة من أبحاث ومشروعات .

مادة ٩ - تتكون الأمانة العامة من :

(١) الأمين العام للشعبة ويصين بقرار من وزير التعليم العالي .

(ب) عدد كاف من العاملين الفنيين والإداريين والكشائيين وما دون الأمين العام في إنجاز أعمال الشعبة ويصين من بينهم الأمين المساعد للشعبة بقرار من وزير التعليم العالي .

مادة ١٠ - يختص الأمين العام بما يأتي :

(١) وضع مشروعات اللوائح اللازمة لتنظيم أعمال الشعبة وأمانتها وعرضها على الجمعية العمومية بعد موافقة المكتب التنفيذي لاعتمادها .

(ب) الإشراف على الأعمال الإدارية والمالية للشعبة .

مادة ١١ - تحدد مكافآت ورفقات القائمين بأعمال الشعبة بقرار يصدر من وزير التعليم العالي بالاتفاق مع وزير الخزانة وتدرج في ميزانية وزارة التعليم العالي ضمن الاعتمادات المخصصة لذلك .

مادة ١٢ - يلغى القرار رقم ١١٤١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه وكل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٨٩ لسنة ١٩٦٧

بضم إنفاق المؤسسة العامة للإسكان والتعمير في الوفاء بقية القرض من البنك المركزي المصري وقدره ١٨٠٠٠٠٠٠ جنية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون ؛